

مستقبل الفصائل الفلسطينية الأخرى ما بعد عرفات

صالح رأفت

الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا»،

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير

استعرض صالح رأفت، في مداخلة، واقع «اليسار الديمقراطي» من حيث «الفشل وأفق تجاوز الأزمة»، ومدى مساهمة فصائل اليسار في الحياة السياسية الفلسطينية، وإنقسامها وتشرذمها، كما انعكس في الانتخابات الرئاسية والمحلية.

وقال رأفت «منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ناضلت قوى اليسار الديمقراطي الفلسطيني من أجل بناء النظام السياسي الفلسطيني وفق وثيقة الاستقلال، التي نصت على أن يتم بناء النظام السياسي على أساس برلماني وديمقراطي تعددي، وأن يجري انتقال سلمي للسلطة عبر صناديق الانتخابات، كبدل للكويتا الفصائلية، التي سادت في تشكيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها».

وأكد أن «فصائل اليسار الديمقراطي لم تتمسك بصيغ الكوتا الفصائلية، بل جاء الإصرار من قبل حركة فتح، وتم عشية الانتخابات في عام ١٩٩٦، في سياق التباين في وجهات النظر حول صياغة قانون الانتخابات العامة، طرح ضرورة اعتماد نظام التمثيل النسبي لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي، أو اعتماد نظام مختلط ما بين النسبي والدوائر، حتى يتسنى لكل فصيل وحزب سياسي المشاركة في الانتخابات التشريعية، وفي ضوء ثقل هذا الفصل أو ذاك في المجلس التشريعي من الممكن أن يشارك في الحكم».

وأضاف «كما هو معروف للجميع، أصرت حركة فتح على اعتماد نظام انتخابي يقوم على الدوائر ذات الأغلبية، وكانت تعتقد - وهي مصيبة - أن هذا النظام يخدم مصلحتها كقوة رئيسية في المجتمع الفلسطيني، وما عزز ذلك مقاطعة عدد من فصائل العمل الوطني والإسلامي للانتخابات التشريعية».

وحسب رأفت، فإن «فصائل اليسار الديمقراطي كانت ضد تعيين المجالس المحلية بعد انتخابات ٩٦، ودعت إلى اعتماد النظام الانتخابي الذي يقوم على النسبية وليس على مبدأ الحصص. وبالرغم من ذلك، بقيت فتح حتى وقت قريب تتبع سياسة التعيين للمجالس المحلية، وذلك طوال السنوات العشر الماضية، وقبل انتهاء موعد المرحلة الانتقالية في ٤ أيار ٩٩».

وأردف «عملت فصائل اليسار الديمقراطي ومنظمات المجتمع المدني، وشخصيات ديمقراطية وليبرالية، بشكل مستمر، من أجل تعديل قانون الانتخابات العامة بهدف اعتماد النسبية أو الدوائر بشكل مختلط حتى نجري إصلاحاً حقيقياً في النظام السياسي الفلسطيني، ولن يكون ذلك إلا بإصلاح النظام الانتخابي، وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية بشكل دوري، وهو الأمر الذي ينسحب على منظمات المجتمع المدني».

وحسب رأفت، «جاء تشكيل اللجنة المركزية للانتخابات المحلية، قبل رحيل الرئيس ياسر عرفات، بفعل ضغط الشعب وقوى المجتمع المدني، كحزب ومنظمات، وليس بناء على قناعة الرئيس الراحل، الذي استجاب للضغط».

وقال «كان هناك توافق بين القوى السياسية والرئيس الراحل على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في آذار ٢٠٠٥، وكانت عملية النقاش حول القانون مستمرة، وحظيت بجدل واسع في المجتمع الفلسطيني، وفي الأطر القيادية الفلسطينية».



جرت مؤخراً، فإن قوى اليسار الديمقراطي فشلت بتوحيد صفوفها، سواء في الانتخابات المحلية، التي شملت ٢٦ مجلساً في الضفة الغربية، و ١٠ مجالس في قطاع غزة، أو من خلال عدم الاتفاق على مرشح واحد للانتخابات الرئاسية».

وتطرق إلى الانتخابات المحلية، منوها إلى أنها جاءت «لتكرس الاستقطاب ما بين فتح وحماس في المجتمع الفلسطيني، سواء من خلال النتائج في الضفة أو القطاع، حيث فازت حركة فتح بأكثر من ثلث مقاعد المجالس المحلية، وحماس بأقل من الثلث، وقوى اليسار المتناثرة فازت في الضفة بـ

ونوه إلى «المحاولات التي جرت في الأطر القيادية الفلسطينية، والتي ترمي لعدم انتخاب الرئيس بشكل مباشر من الشعب، بل من قبل المجلس التشريعي، كما جرت محاولة أخرى لتأجيل الانتخابات المحلية وعدم إجرائها في موعدها، ولكن الظروف اللاحقة عقب رحيل الرئيس عرفات، إلى جانب ضغط المجتمع، أسهمت بالإسراع في إجراء الانتخابات المحلية والرئاسية».

وبالنسبة لدور القوى السياسية في الانتخابات المحلية والرئاسية، قال رأفت «من خلال قراءة مجرى الانتخابات المحلية والرئاسية، التي

أقترح تشكيل إئتلاف ديمقراطي يخوض كل الانتخابات المحلية والنقابية والتشريعية القادمة على قاعدة إجراء انتخابات تمهيدية لأعضاء وأنصار هذا الائتلاف، وبحيث تسبق هذه الانتخابات التمهيدية كل انتخابات الأطر والمنظمات من غرف تجارية أو نقابات، وتجري وفق نظام النسبية، ومن ثم يجري تشكيل اللوائح الموحدة من هذا اليسار الديمقراطي لخوض كل أشكال الانتخابات.

٥٣ مقعداً، وبمقعد واحد في القطاع».

وقال «على صعيد الانتخابات البلدية في القطاع، حصدت حماس الأغلبية في سبعة مجالس، وفتح الأغلبية في مجلسين، وكل اليسار الديمقراطي حصل على مقعد واحد»، مشيراً إلى أن «قوى اليسار الديمقراطي خاضت الانتخابات المحلية في غزة متناثرة - ما عدا المبادرة - ولم تستفد من تجربة انتخابات البلدية في غزة».

وبالنسبة للانتخابات الرئاسية، قال «كان هناك ثلاثة مرشحين الدكتور مصطفى البرغوثي، الذي دعم من قبل المبادرة الفلسطينية والجبهة الشعبية، والديمقراطية، التي رشحت تيسير خالد، وحزب الشعب، الذي رشح بسام الصالحي، وهذا الفشل في التوافق على مرشح تابع من اعتبارات فئوية، ولا يتفق مع موقف غالبية كوادر وقواعد هذه القوى دون استثناء».

ونوه إلى أنه «حتى لا يخدع أحد من قوى اليسار بنتائج الانتخابات الرئاسية، التي لا تعتبر دليلاً على تعاضد وجود هذا الاتجاه، فقد كان هناك الكثير من الأصوات الاحتجاجية على سياسة فتح والسلطة، من خارج التيار الديمقراطي، واستفادت منها قوى اليسار».

وأكد أن «هناك الكثير من أعضاء وأنصار التيار الديمقراطي احتجوا على بعثرة وانقسام التيار الديمقراطي، فمنهم من لم يذهب إلى التصويت، وهناك من وضع أوراقاً بيضاء، وهناك من لم يصوت لمرشحي التيار، بالإضافة إلى سيادة حالة استياء واسعة في قواعد هذا التيار».

ويرى رأفت أن مستقبل قوى اليسار الديمقراطي «يتوقف في المرحلة القادمة على مغادرة حالة التمزق والانقسام والفئوية».

وقال «من الواضح أن هناك رغبة ملحة عند الجميع للانضمام ضمن مؤسسات منظمة التحرير، بما فيه المبادرة التي تقدمت بطلب للحصول على ذلك».

وأضاف «هناك إمكانيات فعلية لتشكيل إطار ديمقراطي موحد، يضم قوى اليسار الديمقراطي والشخصيات الديمقراطية التقدمية المستقلة، وأنا أقول لا يوجد خلاف على البرنامج السياسي، يبرر حالة الانقسام لمن يدعي ذلك، لأن الجميع من القوى الديمقراطية، بلا استثناء، أجمع مع بقية فصائل منظمة التحرير، على برنامج آذار السياسي، الذي يحدد القضايا السياسية ووسائل الكفاح. وبشأن القضايا الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية، هناك وثيقة باسم خمس قوى وشخصيات مستقلة تضم تفاصيل كل قضية من القضايا المذكورة».

واقترح رأفت «تشكيل إئتلاف ديمقراطي يخوض كل الانتخابات المحلية والنقابية والتشريعية القادمة على قاعدة إجراء انتخابات تمهيدية لأعضاء وأنصار هذا الائتلاف، وبحيث تسبق هذه الانتخابات التمهيدية كل انتخابات الأطر والمنظمات من غرف تجارية أو نقابات، وتجري وفق نظام النسبية، ومن ثم يجري تشكيل اللوائح الموحدة من هذا اليسار الديمقراطي لخوض كل أشكال الانتخابات».

وأضاف أن هناك اقتراحاً آخر يقضي «بوحدة المنظمات الجماهيرية للمنظمات والأحزاب اليسارية، لأنها تعزز الثقة والتقارب بين فصائل اليسار، وتؤهله لخوض غمار الانتخابات القادمة، البلدية والتشريعية، بصفوف موحدة ترسي أسساً لوحدة هذا التيار في جبهة موحدة قوية وتكرسه كقوة رئيسية ثالثة في المجتمع، إلى جانب فتح وحماس، وهو الشيء الذي لم يكرس في الانتخابات المحلية والرئاسية التي جرت مؤخراً».